الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لنظام التعليم العالي (ل.م.د)

أ.د شبايكي سعدان

Résumé :

Etant donné que l'enseignement dans n'importe quel pays vise a des fins économiques , sociales , culturelles et politiques . Cet article essaye de mettre en relief les objectifs et les buts attendus du choix de l'Algérie le système LMD comme alternative politique et stratégique dans le cadre des réformes que connaît le secteur de l'enseignement supérieur depuis 2004 .

ملخص :

إذا كان التعليم في أي بلد يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية ، فإن هذا المقال يهدف إلى الوقوف على الأهداف و الغايات المتوخاة من اعتماد نظام التعليم العالي (ل.م.د) الذي تبنته الجزائر، كخيار سياسي و استراتيجي في إطار الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العالي منذ 2004

1 – مقدمة :

إن الدارس لأنظمة التعليم العالي في العالم ، يجد أن كل نظام تربوي تكويني تعليمي في أية دولة وضع ليستجيب إلى تحقيق غايات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و حتى سياسية .

فإذا كانت أنظمة التعليم في الدول الرأسمالية إلى غاية نهاية القرن الماضي و لا تزال تهدف إلى :

- تنمية روح المبادرة الفردية في المجتمع و دفع الفرد إلى الإعتماد على نفسه في شتى مناحي الحياة .

- تنمية روح التميز عبر التجديد (innovation) و الإبتكار و الإختراع (invention)

في حين كانت المجتمعات الإشتراكية تنحو في نظمها التربوية إلى :

- تنمية روح التآزر المجتمعي عبر قبول مقولات العدالة و التوزيع العادل و المتكافئ للثروة .
- تذويب الأنا الفردي في الأنا الجماعي .
- ربط التكوين في مختلف المراحل بالتوجهات و الإستراتيجيات السياسية .

فإن اختيار الجزائر لنظام التعليم العالي (ل.م.د) يفرض التساؤل التالي :

ماهي الآثار الإقتصادية و الإجتماعية المتوخاة من اختيار هذا النظام؟

2 – أسباب اختيار الجزائر لنظام التعليم العالي (ل.م.د) :

إن اختيار الجزائر لهذا النظام جاء بعد معاينة و تشخيص معمق لمنظومة التكوين العالي انتهيا إلى :

- وجود اختلال هيكلي تراكم عبر السنين جعل الجامعة الجزائرية على الأصعدة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية .

- عدم قدرة التكوين العالي على الإستجابة بنجاعة إلى التحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيات و ظاهرة عولمة الإقتصاد و الإتصال .

و أخذا في الإعتبار ما يلي :

- العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية و ثقافية بين أمم العالم.

- التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التكوين تستلهم من نجاحات الآخرين فقد تقرر القيام بإصلاحات تتصرف إلى :

* اعتماد نظام التعليم العالي ل.م.د.
* اعتماد ضمان الجودة
* تطوير الإهتمام بالبحث العلمي .

لقد هدف من تطبيق نظام التعليم العالي (ل.م.د) إلى إحداث الآثار الإقتصادية و الإجتماعية التالية :

أولا – الآثار الإقتصادية لنظام التعليم العالي (ل.م.د):

أ – المساهمة في التنمية المستدامة :

تنحو التنمية الإقتصادية في العالم في الثلث الأخير من القرن الماضي و بداية هذا القرن إلى اعتماد أسلوب التنمية المستدامة ، الذي يتطلب إحداث نمو بتوليفة بين المتاح من الوسائل و استحداث وسائل جديدة تؤدي إلى تطوير متعدد الجوانب في المجتمع لصالح الأجيال الحالية دون التفريط و التفكير في حق الأجيال القادمة من التمتع بهذه الوسائل ، ووجد انه لا مناص من اعتماد نظام تعليمي ينظر للتصورات في هذا الصدد عبر خلق جيل ذي فكر ناقد و مجدد .

ب – المساهمة في المحافظة على البيئة و التوازن الإيكولوجي :

لقد ثبت عالميا عبر دراسات و معاينات أن العالم يعاني من توترات بيئية بسبب عدم إعمال العلم بطرق جديدة و سريعة و من ثم فإن تقاطع العلوم في أي مسعى تكويني يفرض نفسه بإلحاح شديد ذلك أن الإقتصادي و هو يخطط للنمو يجب أن يكون ملما بكل العلوم ذات الصلة بالتنمية الإقتصادية في جوانبها التقنية و الإنسانية .

ج – اعتماد الإبتكار و التجديد :

لقد ذهبت الإختراعات العلمية في الدول المتقدمة بعيدا حتى نكاد نقول إننا أمام نهاية العلم لولا حاجات البشر المتزايدة و المتجددة التي فرضت اعتماد التجديد في المخترعات القديمة و تكييفها مع الحاجات المتجددة من جهة أو للتغلب على المنافسة التي تسببها الإختراعات الجديدة من جهة أخرى .

إن نظام التعليم العالي (ل.م.د) يعتمد منهجية تعليم تزرع روح التجديد أولا و ذلك بالإستجابة إلى متطلبات الواقع الإقتصادي و الإجتماعي عبر تبني مشكلاته كمشاريع بحوث من خلال اتفاقيات التعاون كمسعى أول ثم منهجية الإبتكار والإختراع عبر سياسة البحث العلمي الموازية التي تضع مشكلات و أهداف التنمية الشاملة كمشاريع بحوث في إطار عمل المخابر و الصندوق الوطني للبحث .

د – المنافسة والنجاعة :

لقد سلعنت العولمة كل شيء بحيث أصبح من أهداف المشروع الإقتصادي مقاومة المنافسة الشرسة و النجاعة في التعاطي مع معطيات السوق من اجل التوليف بين بدائل تحمي من الإقصاء و لفظ السوق و تغير رغبات و ميول المستهلك الذي لم يعد هو الآخر سوى مقود لتقنيات التسويق المفرطة .

و من ثم كان لزاما أن يهدف نظام التعليم العالي ل.م.د إلى التأكيد على أهمية العقل وحاجته إلى المثيرات العلمية لمعالجة مواقف التحديث بمثيراتها المختلفة حيث يتم الإدراك من خلال طبقات متعددة من التنظيم الذاتي و حجم ضخم من نظام الإتصال بين ما سبق تعلمه بالإضافة إلى العناصر الجديدة التي تحتاج إلى استدخال في العقل لروح النجاعة و المنافسة من أجل البقاء .

هـ – عدم تفويت الفرص الإقتصادية :

إن من ميزات نظام التعليم العالي (ل.م.د) هي اختصار زمن التكوين العالي(في الأحوال العادية) من 11 سنة (4 سنوات ليسانس + 3 سنوات ماجيستير + 4 سنوات دكتوراه) إلى 8 سنوات (3 سنوات ليسانس + 2 سنة ماستر + 3 سنوات دكتوراه) و ذلك من اجل عدم تفويت الفرص في ظروف متغيرة بسرعة على المتخرج من أجل إيجاد وظيفة أو خلق مؤسسة أو اقتراح و تنمية فكرة مشروع أو مبادرة خاصة

و – تحرير الجامعة من السيطرة السياسية المفرطة :

و ذلك بإعطاء الإمكانية للأساتذة باقتراح برامج التكوين بعيدا عن أية أوامر شريطة استيفاء الجانب العلمي و تلبية التخصص لحدود دنيا من الشروط كالتلاؤم مع متطلبات السوق و توفر التأطير اللازم.

ز – الإستجابة المباشرة للمتطلبات الإقتصادية :

يهدف نظام التعليم العالي (ل.م.د) في فلسفته إلى جعل الخريج يستجيب مباشرة وعمليا بنسبة كبيرة لحاجة المحيط الإقتصادي عموما و من خلال الشهادات العليا المهنية خصوصا التي تفرض لإستحداثها تعاونا مع المؤسسات و القطاعات الإقتصادية المستعملة عن طريق اتفاقيات تعاون و متعدد الجوانب تبرم في هذا الشأن .

ثانيا – الآثار الإجتماعية لنظام التعليم العالي ل.م.د:

أ – تكوين ذي نوعية :

لا يمكن للمجتمعات أن تتطور ثقافيا و اجتماعيا دون اعتماد تكوين ذي نوعية من شأنه زرع القيم الإيجابية في المجتمع من مثل التفكير الواعي و الإنتماء و الهوية في عالم لا مناص فيه من مقاومة العولمة الجارفة إلا بضرورة إبراز الذات الخاصة .

ب – محاربة الأفكار الهدامة :

تتماتسك المجتمعات التي لم تتعود على التعددية السياسية و الفكرية على التكوين في خلق الإسمنت الذي يحارب كل أشكال الغلو و التهميش و ذلك بتناول كل القضايا بعلمية و بعيدا عن كل أشكال التوجيه و العمل على استبعاد الأفكار و الأحكام المسبقة التي كان يفرضها واقع سياسي فرضته ظروف بناء المجتمع وفق منظور لا مجال فيه لإحتواء كل شيئ و وفق اتجاه وحيد لا مجال فيه كذلك للأخذ و العطاء العلمي محليا و دوليا .

ج – التكوين مدى الحياة :

يسمح نظام التعليم العالي (ل.م.د) من تمكين الدارسين من تكوين دائم عبر الإحتفاظ و رسملة النتائج سواء بين أطواره الثلاثة أو داخل الطور الواحد من ناحية و من ناحية أخرى تمكن القوانين المنظمة للمعادلات من الأندماج في النظام الجديد وفق ما يتوفر من إمكانيات فضاءاتية و تأطيرية تجعل بالإمكان الإستمرار في التكون و التحصيل العلمي تقريبا بشكل دائم .

د – الحراك كوسيلة للتفاعل الإجتماعي :

يرتكز نظام التعليم ل.م.د على تمكين الطالب من الحراك البيداغوجي بين مؤسسات التكوين الجامعي بيسر كبير بحيث إن عروض التكوين لا تتواجد بنفس التسمية و المحتوى في كل الجامعات و إنما هي عروض خاصة بكل مؤسسة جامعية و من ثم فإن الطالب بإمكانه البدء في مؤسسة و استكمال تخصصه في مؤسسة جامعية أخرى مع الإحتفاظ بنتائجه أو عند الإقتضاء إجراء معادلة بين التكوين السابق المتحصل عليه و التكوين اللاحق و هذا كله يسهم بلا شك في تنمية روح الإندماج المجتمعي لدى المتكون .

هـ – اعتبار التعليم استثمارا في الموارد البشرية :

لأن أهمية التعليم الناجع في رفع الكفاءة الإنتاجية لدى الفرد و زيادة المهارات لديه تؤدي حتما إلى إحداث الإستقرار السياسي و الإجتماعي و هو ما يعتبر شرطا أساسيا من شروط التنمية الإقتصادية ذلك أن التعليم بهذا المفهوم ليس هدفه مجرد تلبية حاجات التنمية الإقتصادية فقط بل هدفه تلبية حاجات التنمية بالمعنى الشامل للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية بجوانبها المختلفة و المتعلقة بتطوير الإنسان و تغيير مواقفه .

إن النظرة القديمة إلى التنمية البشرية على أنها مشروعات استهلاكية لا تؤدي إلى مردود

اقتصادي مباشر نظرة فيها قصور، بحيث تغيرت هذه و أصبح ينظر إلى برامج التنمية البشرية و الخدمات الإجتماعية على أنها ذات عائد اقتصادي غير مباشر ينجم عن اكتساب المهارات و المعرفة كنتيجة لنظام تعليمي يراعى فيه خلق الفكر الفاعل الذي لا يحصل إلا بمواصفات تعليمية يطلب أن تؤدي إلى آثار اجتماعية مباشرة .

3- خاتمة و توصيات :

إن ما عرضنا له من غايات و أهداف سوى نقاطا هامة من فلسفة تتضمنها سياسة إصلاح التعليم العالي التي تعتمد :

* رؤية منظومية للعملية التعليمة في كاف أطوار (ل.م.د) .
* التناول النقدي و المنهجي و المستقبلي لقضايا التعليم و تجاربه و مشكلاته .
* محاولة وضع الحلول و البدائل لما يعانيه التعليم من توارث و مفاهيم مغلوطة عن التقييم و الإمتحانات .
* التخفيف من المركزية و الأخذ بمفاهيم جديدة من اللا مركزية تحرر الطاقات المحلية و تبني التجريب قبل التعميم .
* الإهتمام بالكيف في تناغم مع الكم و الإقلال من المقاييس و إدخال مقاييس عصرية و مستقبلية عبر تنويع مصادر التعلم و التعلم الذاتي و التفاعلي .

إن الغايات و الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لنظام التعليم العالي ل.م.د نعتقد أن بلوغها يتطلب الأخذ بما يلي :

* مضاعفة موازنة التعليم عموما و العالي خصوصا ذلك أن جودة التعليم ترتبط بالقدرة على التمويل و الإنفاق حكوميا و غير حكومي من أجل مؤسسات تعليم عالي ذات فضاءات و تجهيزات و تقنيات متقدمة و مكونين يحصلون على رواتب مجزية متناسبة مع متطلبات العمل و الحياة
* التغيير في ثقافة التعليم و ثقافة التقييم و ثقافة الإنضباط .
* الاهتمام بالتكوين المستمر للمكون ليكون قادرا على توجيه أهداف النظام التعليمي و فلسفته في اتجاه تكوين العقلية المستقبلية المبدعة و التزويد بالمهارات و المعارف التي تمكن من التعاطي مع مشكلات المستقبل . فالمعرفة تتغير بسرعة فائقة و المهارات التي يحتاجها أي فرد لمهنة معينة تتسع و تتفرع بدرجة هائلة يوما بعد يوم مما يلقي على الفرد تبعة تجديد المعارف التي على مؤسسات التعليم توفيرها .

4 – المراجع المعتمدة في إعداد هذه الورقة :

1- النصوص القانونية :

– المرسوم 04-371 المؤرخ في 2004/11/21 المتضمن إنشاء دبلوم الليسانس نظام جديد.

– المرسوم 08-209 المؤرخ في 2008/8/19 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس و

شهادة الماستر و شهادة الدكتوراه .

2 – وقائع الملتقيات :

- Séminaire sur (la reforme LMD : enjeux et perspectives pour l'harmonisation régionale et internationale universitaire)- Damas 2-3/3/2009 .

- 1er colloque international sur le LMD – C.U.Medea – 6 -7/5/2007 - colloque international sur le LMD entre implantation et projection –MESRS 2008

3 – الكتب :

- Harzallah A. – Baddari K – comprendre le LMD OPU 2007 .

- Eric Bosserelle – LMD et dynamique économique – éditions Galino –France 2008 .

- Bernard Bress – Le système LMD et les enjeux de la professionnalisation – éditions Minisup – Paris 2006.

4 – المقالات :

- حفيظ مليكة و آخرون – فلسفة و أهداف نظام التعليم العالي (ل.م.د) في المنظور الجزائري – مجلة البحوث و الدراسات – جامعة المدية – عدد 2010/4
- مباركي محمد الهادي – نظام ل.م.د : عناصر تفكير – مجلة العلوم الإنسانية –جامعة منتوري – عدد 2006/17 .

Touré Sambé – système LMD au cœur des débats – Revuechantiers universitaires – N° – 125/2007 - Dakkar